استراتيجية الويبو بشأن البراءات الأساسية المعيارية

2026-2024

WIPO

المحتويات

أولاً.	المقدمة	2
ثانياً.	المشهد العام	3
ألِف.	الوضع الراهن	3
باء.	تقدير الاحتياجات	5
ثالثاً.	اتجاهات العمل الرئيسية	7
ألف.	المبادئ التوجيهية	7
باء.	الأنشطة الحالية	7
جيم.	التوجُّهات الاستراتيجية	8
رابعاً.	ملخص	10

أولاً. المقدمة

إن الرؤية المُوضَّحة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026[1] للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) تهدف إلى ضمان أن الملكية الفكرية تدعم الابتكار والإبداع في كل مكان في العالم لما فيه خير الجميع. ويتوخى بيان رسالة الويبو فيما يتعلق بهذا الهدف أن تضطلع المنظمة بدور قيادي في إعداد منظومة عالمية متوازنة وفعالة في مجال الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

ويستلزم هذا الطموحُ الرفيع المستوى تسخيرَ ما تتمتع به الويبو من حياد وانتشار عالمي. وتعمل المنظمة حالياً على إنشاء نظام ملكية فكرية يُيسِّر الابتكار على نحو شامل ومتوازن. وفي هذا السياق، تُعدّ **البراءات الأساسية المعيارية** مجالاً يستحق اهتماماً خاصاً، لأن "التوازن" له معنى خاص جداً في ترخيصها وإنفاذها.

وكل ركيزة استراتيجية من ركائز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل –ابتداءً من (1) إذكاء الوعي، مروراً (2) برسم مستقبل منظومة الملكية الفكرية (3) وتقديم خدمات عالمية، وصولاً إلى (4) دعم الأطراف المعنية في استخدام الملكية الفكرية كأداة للنمو والتنمية– لها روابط فعالة تربطها بمسألة كيفية استخدام نظام البراءات بطريقة تحمي الحوافز اللازمة للمبتكرين وتضمن في الوقت نفسه جني ثمار الابتكار التكنولوجي بطريقة تحقق المصلحة العامة على أفضل وجه. كما أن النقاش الذي يدور حول البراءات الأساسية المعيارية يخوض في صميم مسألة الامتلاك، والعوائد، والإتاحة بشروط عادلة. وبناء على ذلك، وكما ورد في وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية للثنائية 2025/2024، التي اعتُمدت في سلسلة الاجتماعات الرابعة والستين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو: "سيستمر القطاع [أيْ قطاع البراءات والتكنولوجيا] في العمل مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى لبحث القضايا الراهنة الناشئة عن مجالات مثل التقاطع بين البراءات والمعايير التكنولوجية، وتحديد تلك القضايا ومعالجتها".[2]

وتُقدم هذه الوثيقة الخاصة باستراتيجية الويبو للبراءات الأساسية المعيارية مقدمةً موجزةً عن هذا المجال المُحدَّد الذي يتقاطع فيه قانون الملكية الفكرية وقانون المنافسة (القسم الثاني-ألِف)، ثم تُقيِّم مدى الحاجة إلى مثل هذه الاستراتيجية (القسم الثاني-باء)، وتضع المبادئ التوجيهية (القسم الثالث-ألِف)، وتعرض أنشطة الويبو الحالية في هذا المجال (القسم الثالث-باء)، وتُوضِّح الاتجاهات الرئيسية للمبادرات بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (القسم الثالث-جيم)، مع ملخص يرد في القسم الرابع.

1 انظر خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026.
2 انظر برنامج العمل والميزانية للثنائية 2025/2024، الصفحة 22.

ثانياً. المشهد العام

ألِف. الوضع الراهن

توحيد المعايير مسألةٌ ذات أهمية عالية. وتوفر منظمات وضع المعايير بيئة مفتوحة وشاملة وتعاونية حيث يمكن لأعضائها الاتفاق على منصات تكنولوجية مشتركة. وتساعد هذه البيئة على وضع معايير ملائمة عالمياً للأنظمة والتطبيقات والمنتجات والخدمات في مجموعة متنوعة من التكنولوجيات، والتصديق على تلك المعايير واختبارها بسرعة، مع التركيز بصفة خاصة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن التوافق التشغيلي المُحقَّق من خلال المعايير التكنولوجية يساعد على خفض التكاليف التي يتكبدها جميع المشاركين، فضلاً عن إرساء الأساس اللازم لأي سوق تنافسية على مستوى المستهلكين من خلال تمكين العملاء من اتخاذ قرارات الشراء بناءً على سمات أخرى غير الحاجة الأساسية والضرورية للاتصال الإلكتروني – مثل السعر أو الوظائف الإضافية أو التصميم.[3]

ومن ناحية، يمكن النظر إلى التعاون الطوعي بين المتنافسين الذي تنظمه منظمات وضع المعايير على أنه تجربة ناجحة لأنه أسفر عن درجة كبيرة من الابتكار وعن بعض التكنولوجيات الأكثر استخداماً على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، تأتي بيئة وضع المعايير مصحوبة بمجموعة من تحدياتها الخاصة بها. والعملية التي يضع فيها المنافسون معايير تتضمن تكنولوجيات مُسجلة الملكية تقع، بحكم تصميمها، عند نقطة التقاء قانون الملكية الفكرية بقانون مكافحة الاحتكار. والبراءات الأساسية المعيارية هي البراءات التي تحمي اختراعات ضرورية لتنفيذ معيار ما.

ولا بد من وجود نظام ترخيص قوي لمعالجة التعارض المتأصل بين إتاحة التكنولوجيا الموحدة لمُنفذي المعيار من ناحية، والحافز الاقتصادي المستحق لأصحاب البراءات الممنوحة من ناحية أخرى. ويجب ترخيص البراءات الأساسية المعيارية بموجب شروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية حتى تعمّ المجتمع كله فوائد توحيد المعايير التكنولوجية، مع الحفاظ على تحقيق توازن بين المصالح المشروعة لأصحاب البراءات الأساسية المعيارية ومُنفِّذي المعايير – الذين يمكنهم القيام بكلا الدورين في وقت واحد، وهم كثيراً ما يفعلون ذلك.

وشرطُ الالتزام بشروط ترخيص منصفة ومعقولة وغير تمييزية متأصلٌ في سياسات حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمنظمات وضع المعايير. إلا أن إنفاذ تلك التعهدات وتحديد ماهية الشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية يقعان خارج نطاق اختصاص هذه الهيئات. وقد تشمل أُسر البراءات مناطق شاسعة تابعة لأعضائها الوطنيين أو الإقليميين، وغالباً ما تكون مجموعات مطالب الحماية غير متطابقة. أضف إلى ذلك أن الشركات عادةً ما تعلن عن محافظ كبيرة بوصفها براءات أساسية معيارية – وذلك في كثير من الأحيان قبل الانتهاء من المعيار وقبل أن تُمنح بعض البراءات. وتُسفر حالة انعدام اليقين المتأصلة في النظام، إلى جانب عدم وجود تقييم رسمي لمدى ضرورة البراءة،[4] عن شفافية محدودة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لحقوق الملكية الفكرية التي يجب ترخيصها عند تنفيذ معيار ما.

ومن الواضح أن تبعات الالتزام بمنح ترخيص بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية لها تفسيرات مختلفة على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو حتى الوطني – كما تختلف قواعد مكافحة الاحتكار من ولاية قضائية لأخرى.

3 المعايير المشهورة المتعلقة بالاتصال الإلكتروني تشمل: Wi-Fi وUSB وBluetooth وMPEG-4 والأجيال المختلفة من تكنولوجيا الشبكات الخلوية، مثل 4G و5G.
4 يُقصد "بضرورة" براءة ما للمعيار أن المعيار لا يمكن تنفيذه من دون استخدام الاختراع المحمي بتلك البراءة. ويعني ذلك، بقدر من التبسيط، انتهاك مطالبة واحدة على الأقل من مطالب الحماية إذا طرحت أطراف أخرى منتجات أو خدمات متوافقة مع المعيار في السوق من دون ترخيص.

وقد تبيَّن في المنازعات المتعلقة بترخيص البراءات الأساسية المعيارية، ومن ثَمّ في الدعاوى القضائية، أن العديد من المسائل المطروحة كانت مثيرة للجدل على مدار العقد الماضي، وقد أُعرِب في الوقت نفسه عن مخاوف بشأن السلوكيات التعسفية، مثل الابتزاز (hold-up) والتهرُّب (hold-out)[5].

وفيما يلي بعض المسائل الخاضعة حالياً للفحص والتدقيق:

- الحاجة إلى التحقق من مدى ضرورة البراءة، وطرائق التحقق من ذلك؛
- المتطلبات السلوكية لحاملي البراءات الأساسية المعيارية ومُنفِّذيها قبل تأكيد استحقاق براءاتهم أو احتجاجهم بالشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية؛
- منهجيات تحديد الشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية، ونطاقها الجغرافي؛
- إمكانية استصدار أوامر قضائية زجرية؛
- مستوى سلسلة القيمة الذي يجب أن يستند إليه منح ترخيص بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية، وأساس هذه التراخيص، وذلك في بيئات معينة، مثل إنترنت الأشياء.

وقد أظهرت المحاكم في بعض الولايات القضائية، عند الفصل في المنازعات على أساس الحقوق الوطنية، استعدادها لتقييم أو حتى تحديد معدل عالمي للإتاوات المنصفة والمعقولة وغير التمييزية نظير ترخيص البراءات الأساسية المعيارية المملوكة للطرف الآخر في المنازعة القضائية. ولتأكيد سيادتها القضائية والحيلولة دون رفع أو استمرار دعاوى موازية في بلدان أخرى، أصدرت بعض المحاكم أوامر تمنع رفع دعاوى موازية، واتخذت محاكم أخرى إجراءً مضاداً لذلك بأن أصدرت أوامر تلغي الأوامر التي تمنع رفع دعاوى موازية. ويمكن النظر إلى هذه الظاهرة، وإن كانت أقل بروزاً في الآونة الأخيرة، على أنها "منافسة قضائية" تجعل التقاضي في هذا المجال أشد تعقيداً، وهو ما يزيد تكاليف المعاملات في الدعاوى المرفوعة. وقد أثارت أيضاً نزاعاتٍ بين بعض الولايات القضائية، مما يثير الشكوك حول امتثال ممارسات الأوامر التي تمنع رفع دعاوى موازية لقواعد التجارة الدولية.

ونظراً إلى التحديات المُوضَّحة أعلاه، ومن أجل تركيز الموارد وتفادي الدعاوى القضائية الطويلة والمُكلِّفة، هناك أيضاً وسائل مختلفة للتسوية البديلة للمنازعات متاحة للأطراف التي ترغب في تسوية خلافاتها بهذه الوسائل.

كما أن الولايات القضائية التي كثيراً ما تنشأ فيها منازعات بشأن البراءات الأساسية المعيارية تنظر حالياً في تدابير السياسات التي تحتاج إلى إضافتها إلى آليات السوق الحالية أو المستجدة (مثل مجامع البراءات، وأطر الترخيص ذات الحوافز المستهدفة، والحلول التكنولوجية). ونظراً لعدم توافق الآراء حتى بشأن القضايا الأساسية بين أصحاب البراءات الأساسية المعيارية ذوي المكانة القوية والمُنفِّذين الذين عادةً ما يكونون على نفس القدر من القوة، ليس من المستغرب أن جهود وضع هذه السياسات تواجه تحديات وأنها قد تؤدي إلى دراسة كل حالة على حدة في غياب اتفاق واسع النطاق بشأن المبادئ العامة.

وتواجه التدخلات التشريعية أو التنظيمية المقترحة تشككاً من جميع الأطراف، وفي غياب سجل حافل من الحلول السياساتية الحكومية ذات الفوائد المؤكدة، يبدو أن كثيراً من الأطراف المعنية يفضلون اتباع نهج قائم على السوق. إلا أن المبادرات السياساتية والمشاورات المتعلقة بهذه القضايا تساعد على تنشيط النقاش وإحضار الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وعلى أقل تقدير، يُعدّ تعزيز الشفافية في مجال البراءات الأساسية المعيارية من أجل شركاء السوق المهتمين أمراً بالغ الأهمية.

5 يشير مصطلح "الابتزاز" (hold-up) إلى الموقف الذي يستخدم فيه مالكُ براءة أساسية معيارية التهديدَ باستصدار أمر قضائي لانتزاع شروط ترخيص تمييزية أو غير منصفة أو غير معقولة، في حين أن مصطلح "التهرُّب" (hold-out) يشير إلى استخدام المُنفِّذين للتكنولوجيا المشمولة بالبراءات الأساسية المعيارية دون ترخيص، مع استخدام أساليب تأخير وغيرها لتفادي دفع إتاوات منصفة ومعقولة وغير تمييزية.

باء. تقدير الاحتياجات

توجد عوامل عديدة تُسفر حالياً عن تحديات معينة عند تقاطع البراءات مع المعايير، منها:

- عولمة سلسلة القيمة؛
- زيادة احتمالية نشوب منازعات عابر للحدود أو عالمية بشأن البراءات الأساسية المعيارية، بما في ذلك الميل نحو الفصل العالمي في المنازعات والبحث عن أفضل جهة تقاضي؛
- احتمالية مشاركة جميع قطاعات الصناعة في الاقتصاد الرقمي؛
- تزايد تعقُّد القضايا التي تنطوي على عمليات توحيد المعايير، التي تشمل العديد من المجالات القانونية (مثل قانون البراءات، وقانون المنافسة، وقانون العقود، والقانون التجاري، وغير ذلك).

والأهم من ذلك أن هذا المجال لا يهم فقط تلك البلدان التي تكثر فيها الدعاوى القضائية ذات المخاطر العالية. فالمحاكم في عدد متزايد من الولايات القضائية تُوضَع حالياً موضع الاختبار من خلال قضايا البراءات الأساسية المعيارية، ومع الانتشار العالمي للتكنولوجيا، فإن كلاً من صفقات الترخيص والدعاوى القضائية سوف تستهدف الأسواق الأكبر ذات الخبرة الأقل في هذه المنازعات. كما أن السياسات الوطنية المتعلقة بالصناعة أو الابتكار أو الملكية الفكرية يجب أن تُراعي التطورات التي تحدث في مجال توحيد المعايير، ويجب أن تكون البلدان النامية مستعدةً لمواجهة التبعات الناتجة عن احتياج صناعاتها إلى حيازة أو استخدام التكنولوجيات الموحدة التي تنطوي على حلول مُسجلة الملكية، وذلك لضمان أنها مرخصة بشروط مُنصِفة. وفي هذا الصدد، تؤدي عولمة سوق منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بذلك من استهلاك عالي لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جعل قضايا ترخيص البراءات الأساسية المعيارية مهمةً لجميع الاقتصادات، لأن نتيجة أي نزاع متعلق بالبراءات الأساسية المعيارية قد تؤثر في توفر منتجات معينة في منطقة ما.

وتُسفر القضايا المذكورة أعلاه عن مجموعة من التحديات التي يواجهها بدرجات متفاوتة جميعُ واضعي السياسات، والقضاة، ومنظمات وضع المعايير، والأطراف المعنية في القطاع. ويمكن تصنيف هذه التحديات على النحو الآتي:

- كثافة البراءات الأساسية المعيارية في بعض المجالات التكنولوجية المرتبطة بمعيار ما، مما يثير تساؤلات بشأن جودة البراءات، وضرورتها، والشفافية العامة؛
- المنهجيات المختلفة التي تُستخدم لتقييم الضرورة ولتحديد المعدلات المُنصِفة والمعقولة وغير التمييزية؛
- تكاليف معاملات التقاضي المطول والمتعدد الولايات القضائية؛
- الحوافز التي تدفع إلى منح ترخيص بدلاً من ممارسة الإقصاء من السوق أو استخدام أساليب التأخير؛
- وجود اختلافات في الممارسات القضائية تؤدي إلى البحث عن أفضل جهة تقاضي واختلاف النتائج؛
- ظهور براءات أساسية معيارية في صناعات وقطاعات سوقية تخلو عادةً من تلك البراءات، وذلك بسبب التطور التكنولوجي والتقارب.

ويبدو في ضوء التحديات المذكورة أعلاه أن هناك احتياجاً متزايداً إلى المعلومات والتوجيهات والحلول والخدمات على الصعيد الدولي. ونظرا إلى الطابع العالمي المتأصل لكلٍّ من تنفيذ التكنولوجيات الموحدة وترخيص البراءات الأساسية المعيارية، على النحو المُوضَّح أعلاه، يتضح أن **الويبو، بصفتها منظمة يُشهَد لها بالحياد ولها أعضاء في جميع أنحاء العالم، لها دور في استكمال المبادرات الاستراتيجية الوطنية والإقليمية في هذا المجال.**

ولكن تصدي الويبو لأي من هذه القضايا يتطلب تعاون الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات وضع المعايير والأطراف المعنية في الصناعة والأوساط القانونية لضمان الحصول المُنصِف والمتوازن على التكنولوجيات الأساسية.

ويتمثل الغرض من هذه الاستراتيجية في إرساء الأسس اللازمة للأنشطة التي ستضطلع بها الويبو في مجال البراءات الأساسية المعيارية خلال الفترة من عام 2024 إلى عام 2026. وبعض مسارات العمل هذه سيكون استمراراً لأنشطة جارية (انظر القسم الثالث-باء)، وبعضها سيكون مبادرات جديدة، وبعضها سيكون مشروعات تجريبية.

ثالثاً. اتجاهات العمل الرئيسية

ألف. المبادئ التوجيهية

يمكن تلخيص المبادئ التوجيهية الثلاثة لاستراتيجية الويبو بشأن البراءات الأساسية المعيارية على النحو الآتي:

1. **الحياد**: يجب على الويبو أن تولي الاعتبار الواجب لأهمية وجود مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية ذات الخلفيات المختلفة في مجال البراءات الأساسية المعيارية من أجل ضمان اتباع نهج شامل وتمثيلي ومتعدد الأوجه وغير متحيز.

2. **التكامل**: يجب أن تكون أنشطة الويبو مُوجَّهة نحو تحقيق قيمة مضافة من خلال تلبية احتياجات حقيقية، دون تكرار أو استباق تدابير حالية أو مُخطَّط لها على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

3. **الطابع الطوعي**: ينبغي أن تظل مشاركةُ الدول الأعضاء في أي أنشطة أو خدمات تقدمها الويبو اختياريةً، وأن يظل استخدامُ الأطراف الأخرى لتلك الأنشطة أو الخدمات اختيارياً.

باء. الأنشطة الحالية

إلى جانب مسارات العمل الجديدة (انظر القسم جيم)، تضطلع الويبو حالياً ببعض الأنشطة المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، وهذا الموضوع مُدرَج في جدول أعمال العديد من الفعاليات التي تنظمها الويبو.[6]

وبناءً على اقتراح من وفد كندا في الدورة الرابعة والثلاثين **للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات** (لجنة البراءات)، عُقدت جلسة تشاركية خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة في أكتوبر 2023 بشأن الخبرات العملية للمراقبين وغيرهم من المعنيين فيما يتعلق بالبراءات الأساسية المعيارية والترخيص بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية. وستُعقد في الدورة السادسة والثلاثين للجنة البراءات جلسة تشاركية أخرى بشأن تجارب الدول الأعضاء في وضع سياسات في هذا المجال. وهذه الجلسات التشاركية للجنة البراءات وغيرها من الأنشطة التي تتفق عليها الدول الأعضاء قد تساعد على زيادة الوعي بقضايا البراءات الأساسية المعيارية، وقد تؤدي إلى إجراء مناقشات موضوعية.

ويشارك **مركز الويبو للتحكيم والوساطة** بنشاط منذ عام 2015 في مجال المنازعات المتعلقة بالشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية.[7] ويقدم المركز خدمات مُصممة خصيصاً للتسوية البديلة للمنازعات –ولا سيما الوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء– وهذه الخدمات طوعية وذات طابع سري. ويقدم المركز اتفاقات تقديم نموذجية يمكن أن تستخدمها الأطراف لإحالة منازعة تتعلق بتحديد الشروط المنصفة والمعقولة والغير تمييزية لتسويتها بآلية واحدة أو أكثر من هذه الآليات. وتُقدَّم أيضاً خدمات الوساطة بوصفها آلية لتيسير التفاوض

6 على سبيل المثال، تضمنت برامج *دورة الويبو التدريبية المتقدمة بشأن الفصل في قضايا الملكية الفكرية (2023)* ومنتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2020 جلسات مخصصة بشأن البراءات الأساسية المعيارية، ويحتوي دليل القضاة الدولي لإدارة قضايا البراءات على معلومات عن كيفية التعامل مع منازعات البراءات الأساسية المعيارية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

7 تولى مركز الويبو للتحكيم والوساطة إدارة أكثر من 70 طلب وساطة تتعلق بشروط الترخيص المنصفة والمعقولة وغير التمييزية. وطلبات وساطة الويبو هذه تضمنت مفاوضات ترخيص بين جهات كبيرة حاصلة على براءات أساسية معيارية ومنفذين في سياق التقاضي أمام المحاكم في العديد من الولايات القضائية. ومن الأمثلة الأخرى قضايا تنطوي على مدير مجمع براءات ومنفذين فيما يتعلق بمفاوضات جارية غير ناجحة لترخيص البراءات. وإضافةً إلى ذلك، أحالت محاكم الملكية الفكرية في الصين إلى الويبو 10 قضايا تتعلق بانتهاك براءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتولى الويبو الوساطة فيها.

وإبرام اتفاقات ترخيص بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية في عملية تُعرَف باسم "وساطة الصفقات". ولا تقتصر هذه الوساطة على سياق النزاع بين الأطراف، بل يمكن استخدامها لتيسير مفاوضات الترخيص الجارية. وقد تكون الإحالة إلى خبراء الويبو مفيدةً أيضاً في أثناء مفاوضات الترخيص بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية، بما في ذلك الإحالة للبت فيما إذا كانت البراءة أساسية أم لا.

ولتيسير إحالة منازعات الشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية إلى مركز الويبو للتحكيم والوساطة، نشر المركز وثيقة بعنوان "*خيارات مركز الويبو للتحكيم والوساطة لإدارة وتسوية منازعات الشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية*"،[8] وتشرح هذه الوثيقة خدمات المركز الخاصة بهذه المنازعات شرحاً تفصيلياً. وهذه الخدمات توفر للقطاع وسيلة لتقليل المنازعات المحتملة إلى أدنى حد ممكن في وقت مبكر، وتُقدم قيمة مضافة للكيانات ذات الخبرة المحدودة في مفاوضات الشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعمل مركز الويبو للتحكيم والوساطة على ترويج هذه الخدمات بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية،[9] ويواصل جذب اهتمام القطاع من خلال التواصل المستهدف.[10]

وهذه الأنشطة الجارية المتعلقة بعمل مركز الويبو للتحكيم والوساطة ولجنة البراءات سيستمر تنفيذها وتطويرها، حسب الاقتضاء.

جيم. التوجُّهات الاستراتيجية

بعد فترة من التفكير لاكتساب فهم أوضح لكيفية تطوُّر المشهد العالمي للسياسات الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية، والطريقة التي يمكن أن تسهم بها المنظمة إسهاماً مُجدياً في النقاش، إلى جانب استعراض تطوُّر السياسات والسوابق القضائية، حُدِّدت **أربع مجموعات مواضيعية من المبادرات** بما يتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في القسم ألف. وكلُّ مجموعة من المجموعات المواضيعية الأربعة مصحوبة بما يقابلها من النتائج المرتقبة الواردة في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.[11]

1. الويبو بصفتها منتدى للحوار العالمي – *النتيجة المرتقبة 2-2 و2-4 و4-3*

تحظى الويبو بمكانة جيدة تسمح لها بتوفير منصة للحوار العالمي، ويشمل ذلك المحادثات، والندوات، وغيرها من أشكال الفعاليات التي تسمح للأطراف المعنية من مختلف المجالات والمهن بطرح وجهات نظرهم والمساهمة في النقاش. كما أن تبادل الخبرات والسوابق القضائية والاعتبارات المتعلقة بالسياسات ونتائج المشاورات أو التدابير التشريعية يساعد على تكوين فهم مشترك للمجال والديناميات الأساسية، وقد يؤدي إلى تبادل الأفكار وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء والأطراف المعنية.

وتشمل هذه المجموعة من الأنشطة ما يلي:

(أ) العمل المستمر في لجنة البراءات؛
(ب) الفعاليات العالمية المحتملة الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية (مثل محادثات الويبو أو حلقات العمل المستهدفة التي تُنظَّم بالتعاون مع منظمات دولية أخرى معنية بالتجارة أو توحيد المعايير أو التنمية لدراسة جوانب محددة من النقاش)؛
(ج) التواصل المستمر مع الهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التواصل معها من خلال منتدى الويبو للقضاة والدروس الرئيسية.

8 هذه الوثيقة متاحة الآن في إصدارها الثالث على الموقع الإلكتروني: www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ict/frand.
9 الأطراف المعنية تشمل سلطات الملكية الفكرية، ومنظمات وضع المعايير، وأصحاب البراءات الأساسية المعيارية، والمنفذين، وجمعيات الملكية الفكرية.
10 توجد في الموقع الإلكتروني الآتي معلومات عن الفعاليات الماضية والمقبلة لمركز الويبو للتحكيم والوساطة: www.wipo.int/amc/en/events.
11 انظر خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026، الصفحة 7.

2. الويبو بصفتها مصدراً للمعرفة والبيانات - *النتيجة المرتقبة 1-1 و2-4 و3-2 و4-3*

يتمثل أحد مواطن قوة الويبو الأخرى في قدرتها على أن تكون مركزاً معرفياً، بفضل ما لديها من بيانات وخبرة في إطار نطاقها العالمي. ولأن المعلومات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية متفرقة ويصعب جمعها، فإن تعزيز الشفافية في مختلف جوانب هذا المجال يُسهم في اكتساب فهم أوضح للقضايا الرئيسية وخفض تكاليف المعاملات.

ومن المبادرات التي تساعد على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ما يلي:

(أ) إنشاء صفحة مُخصَّصة للبراءات الأساسية المعيارية في موقع الويبو الإلكتروني؛

(ب) استضافة قواعد البيانات ومستودعات المعلومات (مثل مجموعات السوابق القضائية الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية في قاعدة بيانات WIPO Lex والأطر التنظيمية لقوانين المنافسة في صفحة البراءات الأساسية المعيارية)؛

(ج) إجراء دراسات بشأن موضوعات بارزة مثل منهجيات تحديد الشروط المنصفة والمعقولة وغير التمييزية؛

(د) إتاحة خاصية الإعلان الطوعي عن ضرورة المعيار في ركن البراءات.

وهذه الأنشطة، التي تمثل الدفعة الأولى من المبادرات في هذه الاستراتيجية التي تبدأ في عام 2024، ستُتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات والمواد المناسبة (مثل السياسات، والسوابق القضائية، والمنهجيات، وإعلانات الضرورة) التي جرى الحصول عليها إما من خلال البحث وإما عن طريق الإعلانات الطوعية.

3. الويبو بصفتها مكاناً للاتفاق الودي – *النتيجة المرتقبة 3-1*

ستواصل الويبو توسيع نطاق دورها بصفتها مكاناً مهماً ليس للتسوية البديلة المنازعات فحسب، بل أيضاً لتيسير إبرام الصفقات، مما يعزز ترخيص التكنولوجيات. ويجري باستمرار تحسين ما يقدمه مركز الويبو للتحكيم والوساطة من خدمات مصممة خصيصاً للوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء، فضلاً عن تحسين الأدوات اللازمة لتسهيل الحصول على تلك الخدمات (مثل استمارات التقديم النموذجية).

ويُعدّ ترويج التسوية البديلة للمنازعات ومواصلة تطويرها (بما في ذلك خدمات وساطة الصفقات في المنازعات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، مثل الترخيص بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية) ركناً مهماً من أركان الاستراتيجية. ويجري حالياً إقامة شراكات جديدة، كما أن زيادة الوعي بأوجه الكفاءة التي يمكن أن تحققها هذه العمليات المحايدة جزء مهم من الأنشطة المُخطط لها.

4. الويبو بصفتها مُقدِّم خدمات – *النتيجة المرتقبة 3-2 و3-3 و4-5*

إضافةً إلى مسارات العمل المذكورة أعلاه، تستطيع الويبو أن تقدم أيضاً خدمات متاحة مباشرةً للأطراف المعنية المستهدفة. ويتمثل أحد المجالات المهمة التي يتعين استكشافها في تعزيز جودة البراءات من خلال تيسير الوصول إلى المنشورات ووثائق توحيد المعايير الموجودة لدى منظمات وضع المعايير. وستستفيد مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من الوصول إلى تلك المنشورات والوثائق لأغراض البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانية الوصول إلى هذه المواد المرجعية ونماذج الأعمال الخاصة بالمنظمات التي تمتلكها. وعلى صعيد آخر، يتمثل أحد الأهداف المتوسطة الأجل في تقييم الطلب على خدمة التحقق الطوعي من ضرورة البراءات وجدوى طرح هذه الخدمة التي تستخدم الموارد المجمعة لمكاتب الملكية الفكرية وتستعين في نهاية المطاف بعنصر مدعوم بالذكاء الاصطناعي.

وتمتد الأنشطة الواردة في هذه المجموعات الأربعة على مدار السنوات الثلاثة للاستراتيجية، وتخضع لنجاح فرادى المنجزات المستهدفة واستدامتها والإقبال عليها. وتنفيذ استراتيجية الويبو بشأن البراءات الأساسية المعيارية سيشمل رصد ما يحدث من تطورات في التكنولوجيا، واتجاهات القطاع، والمناخ السياسي العالمي، والسياسات الوطنية أو الإقليمية، فضلا عن التدابير التشريعية أو التنظيمية. وسوف تُكيَّف الاستراتيجية نفسها وفرادى الأنشطة، عند الضرورة، وستُترك أو تتوقف أي أنشطة لا تقدم القيمة المضافة المتوقعة أو أي أنشطة يتعذر تنفيذها بسبب نقص الدعم المُقدَّم من المتعاونين الخارجيين الأساسيين.

رابعاً. ملخص

تضطلع الويبو على الصعيد الدولي بدور في معالجة القضايا العالمية المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية وترخيص تلك البراءات بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية. ويُشدِّد التوزيع العالمي للمنتجات التي تتضمن تكنولوجيا موحدة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الحاجة إلى مبادرات تتجاوز الحدود الوطنية أو الإقليمية. ومن دون أي نية لاستبدال أو تصحيح آليات السوق أو السياسات المحلية، يعتزم مكتب الويبو الدولي تنفيذ سلسلة من الأنشطة التي ستعزز الحوار وتزيد الشفافية وتساعد الأطراف على إيجاد حلول ودية في مفاوضات ترخيص البراءات الأساسية المعيارية.

ولأن الويبو تُعدّ منصةً عالميةً للمناقشات ومركزاً مهماً للمعلومات، فضلاً عن تقديمها لحلول تكميلية وطوعية، فإنها في وضع مثالي يسمح لها بالإسهام في النقاش الدولي بشأن البراءات الأساسية المعيارية بما يعود بالنفع على واضعي السياسات والقضاة والقطاع على حد سواء.

© الويبو، 2024 / نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0) / لا ينطبق ترخيص للشاع الإبداعي على محتوى وضعته جهات أخرى غير الويبو في هذا المنشور.
الغلاف: Getty Images/in-future / مرجع الويبو RN2024-12AR; DOI: 10.34667/tind.49039

wipo.int

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية